العدوة يقترح زيادة الموظفين المدنيين 100٪ من الراتب الأساسي

قدم النائب خالد العدوة اقتراحا برغبة قال فيه: بعد اعتماد مجلس الوزراء زيادة العسكريين بالدولة والتوجه قريبا الى اقرار زيادة رواتب العاملين بالقطاع النفطي لم يبق بعد ذلك إلا زيادة رواتب الموظفين المدنيين الذين لم يطرأ على رواتبهم اية متغيرات منذ مدد طويلة، على الرغم ان تلك الشريحة تشكل القاعدة الكبرى للعاملين بالدولة فضلا عن انهم الطبقة الاحق بأي زيادة في الرواتب لاسيما مع الظروف المعيشية الحالية وارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية التي شهدتها البلاد في الفترات الاخيرة وجاء نص الاقتراح: منح العاملين في القطاع الحكومي للدولة في جميع قطاعاتها من الموظفين المدنيين نسبة 100٪ زيادة على رواتبهم الأساسية.

الخرافي يهنئ رئيسة البرلمان في ليتوانيا

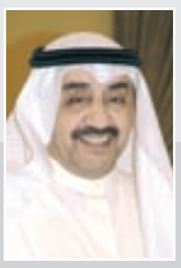

بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ببرقية تهنئة الى رئيسة البرلمان في جمهورية ليتوانيا أرينا ديجوتين، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادها.

السعدون: وزير التجارة خالف القانون بتأخير إصدار اللائحة التنفيذية لـ«هيئة سوق المال»

حذر النائب أحمد السعدون من استجابة الحكومة للضغوط التي تمارس عليها لابرام صفقة بيع نصيب «زين» في شركة «زين السعودية» خارج اطار قانون هيئة سوق المال، داعيا ديوان المحاسبة الى الاضطلاع بدوره في هذا الموضوع.

وقال السعدون في تصريح للصحافيين امس ان كتلة العمل الشعبي اصدرت في نوفمبر 2010، بيانا حذرت فيه وزير المالية من اي تهاون في المال العام في صفقة زين، كما حذرت من تواجد الدولة طرفا في صفقة بيع زين السعودية التي تملك 25٪ من اسهمها، خصوصا ان كان البيع سيتم بخسارة.

واضاف «حسب معلوماتنا فإن الحكومة لم تتخذ اي اجراء في هذا الموضوع، لكننا نسمع عن ضغوط تمارس في اتجاهين، باتجاه دفع الهيئة العامة للاستثمار للموافقة على العروض المقدمة لشراء نصيب «زين الكويت» في «زين السعودية» والبالغ 25٪، من دون اي ضمان لأن يكون «البيع لمصلحة المال العام»، مشيرا الى ان «الكتلة» تجدد تحذيرها الوارد في بيانها الصادر في 2010/11/9.

وبين ان وزير التجارة طرف في تأخير اجراءات تشكيل مجلس المفوضين الواردة في قانون هيئة اسواق المال، كما ان اللائحة التنفيذية المفترض صدورها خلال ستة اشهر من

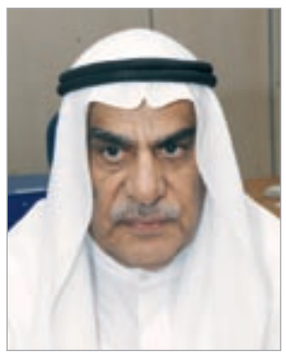

أحمد السعدون

صدور القانون لم تصدر في موعدها، وفي ذلك مخالفة للقانون، ومحاولة لابرام «الصفقة» بعيدا عن مظلة قانون هيئة اسواق المال، وهذا من شأنه حرمان المساهمين في شركة زين من حصتهم.

وقال «قدرنا ان نستمر في متابعة كل محاولات الاستحواذ في الكويت والاستيلاء على كل شيء، خصوصا المناقصات، والتي يفترض الا تتم عبر وكلاء».

وتطرق السعدون الى تصريح صدر عن المجلس العسكري في مصر والذي اكد فيه المجلس الصدمة من حجم الفساد في مصر، وقال السعدون «ينبغي ان نتوقف كثيرا عند هذا التصريح، لنقول لهم ان حجم الاستحواذ والفساد والاستيلاء على المال العام وأملاك الدولة عندنا قد تم تصدير جزء منه عندكم، ونحن بإذن الله سنحاربه ولن نسمح لهذا الفساد بأن يتفاقم، رغم كل المحاولات التي تمت للتصدي لكل محاولات الاصلاح».

واشار السعدون الى وجود عدد لا بأس به من الاعضاء ومن التيارات السياسية والكتل البرلمانية المستمرة في نهج مكافحة الفساد، بدعم من الشعب الكويتي.

وطالب السعدون ديوان المحاسبة بالاضطلاع بدوره في متابعة ما يثار حول صفقة زين، كاشفا عن ان لديه معلومات عن توجه بتوزيع مكافآت بعشرات الملايين من الدنانير لقياديين ساعدوا في نجاح هذه الصفقة، وعلى وزير المالية التحقق من صحة هذه المعلومات.

الرومي استقبل رئيس وزراء العراق

رئيس مجلس الأمة بالإنابة عبدالله الرومي مستقبلا رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي

استقبل رئيس مجلس الامة بالانابة عبدالله الرومي امس رئيس الوزراء بجمهورية العراق الشقيقة نوري المالكي والوفد المرافق له.

حضر اللقاء النائب د.يوسف الزلزلة ورئيس بعثة الشرف المرافقة للوفد الضيف المستشار بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ د.سالم جابر الاحمد ووزير الخارجية بجمهورية العراق هوشيار زيباري وسفير الكويت لدى جمهورية العراق الفريق علي المؤمن وسفير جمهورية العراق لدى الكويت محمد حسين بحر العلوم، وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين.

«الميزانيات» بحثت الحساب الختامي لإدارة الفتوى والتشريع

صرح رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد بأن اللجنة بحثت ما تحقق في الحساب الختامي لإدارة الفتوى والتشريع للسنة المالية 2010/2009 من أهداف وبرامج وسياسات ومشروعات وردت في برنامج عمل الحكومة، وأيضا ملاحظات ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي للسنة المالية 2010/2009 وذلك بحضور ممثلين عن إدارة الفتوى والتشريع، وممثلين عن وزارة المالية، وممثلين عن ديوان المحاسبة.

وأوضح عبدالصمد أن اللجنة لاحظت وجود اختلاف بدرجة كبيرة بين ما ورد في برنامج عمل الحكومة للسنة الأولى 2010/2009 من الفصل التشريعي الثالث عشر من حيث عدد المشروعات الانشائية النمطية والتطويرية والمشروعات الداعمة للسياسات، وايضا وجود اختلاف في اعتماداتها وما تم تنفيذه في الحساب الختامي.

وطلبت اللجنة تزويدها بتقرير تفصيلي عن أسباب هذه الاختلافات، ومعوقات التنفيذ وسبل معالجتها.

وقال عبدالصمد ان اللجنة بحثت ملاحظات ديوان المحاسبة عن إدارة الفتوى والتشريع للحساب الختامي للسنة المالية 2010/2009 ومنها ما يلي:

1 ـ ندب اثنين من المستشارين للعمل لدى مكتب الاستثمار الكويتي بلندن منذ فترة طويلة وصرف بدلات ومكافآت لهما دون سند قانوني بلغت 83,4 ألف دينار، وهذه الملاحظة مستمرة منذ عدة سنوات.

وأكد عبدالصمد على بيان السند القانوني لهذا الصرف ووقف صرف هذه البدلات والمكافآت، ودراسة مدى الحاجة لاستمرار هذا الندب، وتزويد اللجنة بتقرير تفصيلي عن ذلك خاصة ان بعض المبالغ تصرف من جهتين هما الهيئة العامة للاستثمار وإدارة الفتوى والتشريع وذلك يمثل ازدواجية الصرف.

2 ـ استمرار الادارة في صرف مكافآت شهرية لبعض موظفيها بالمخالفة لكتب ديوان الخدمة المدنية بلغت 13,8 ألف دينار وطلبت اللجنة وقف صرف هذه المكافآت واسترداد ما تم صرفه دون وجه حق.

3 ـ ضعف الرقابة على أعمال تسلم وصرف بعض المواد المخزنية مما ادى إلى وجود اخطاء تسوية مخزنية بلغت قيمتها 16,1 ألف دينار وطلبت اللجنة تحري الدقة في تسجيل المواد المخزنية.

عدنان عبدالصمد

مزيد: زيادة العسكريين خطوة جادة لتحقيق العدالة

رحب النائب حسين مزيد بقرار المجلس الاعلى للدفاع فيما يتعلق بزيادة العسكريين التي جاءت مرضية لفئة تستحق الاهتمام لما تقدمه من جهود، موضحا ان هذا القرار يعتبر خطوة جادة في تحقيق العدالة والمساواة في القطاعات العسكرية من جهة وكذلك يعتبر محطة لجذب الشباب الى الانخراط في العمل بهذه المؤسسات من جهة اخرى. واضاف مزيد، في تصريح صحافي، ان على الحكومة النظر في شأن لا يقل اهمية لتحقيق الاستقرار الوظيفي وهو اقرار زيادة المعلمين في وزارة التربية فهم يبذلون جهودا جبارة وشاقة في مهنتهم، موضحا ان الكويت تعتبر البلد الاقل تحديدا للرواتب بين دول الخليج لهذه الفئة وان العمل على اقرار كادر مستحق سينعكس ايجابا على بذل المزيد من الجهود في خدمة العمل التربوي ورفع الشأن التعليمي والذي يعد بوابة من بوابات التقدم والازدهار للدول، لافتا الى ان مطالب العاملين في القطاع التربوي مشروعة وتستحق ان تسعى الحكومة لتحقيقها بما يتناسب والوفرة المادية التي تمر بها البلاد. وشدد مزيد على ان تسعى الحكومة لتحقيق اقرار الزيادات والكوادر المعلقة للقانونيين والفنيين كذلك والتي اخذت الكثير من الوقت في الدراسة والبحث، موضحا ان الزيادات باقرارها خطوة جادة لفتح المزيد من صفحات العمل الحكومي وطي قضايا معلقة.

حسين مزيد

الزلزلة لإصدار كادر المهندسين الكويتيين العاملين في القطاعات غير الحكومية

كشف رئيس اللجنة المالية النائب د.يوسف الزلزلة عن وصول الخطة السنوية الحكومية إلى اللجنة التي اتفقت على عقد اجتماع الأحد القادم لمناقشتها مع الوزير المعني وهو الشيخ أحمد الفهد مستدركا: ولكن من خلال الاطلاع على الخطة تبين عدم وجود تناغم واضح بين الخطة السنوية ونظيرتها التنموية وكنا نتوقع أن من كتب الخطة السنوية يراعي التنموية خاصة في النسب المقرر تحقيقها في الأربع سنوات التابعة للخطة التنموية.

وأكد الزلزلة انه في يوم الأحد ستكون محاسبة شديدة من قبلنا للحكومة لأن الخطة لم تكن على المستوى المطلوب الذي توقعنا أن تكون عليه.

وأوضح الزلزلة انه ليس هناك وضوح في توجيه القطاع العام إلى الخاص وكذلك مخرجات التعليم مع أن هذه القضية من أهم القضايا التي يجب أن تناقش، مبينا انه في يوم الأحد القادم ستتضح الرؤية تجاه التقرير الذي سنقدمه للمجلس الخاص بالخطة السنوية والأمر يرجع إلى المجلس في الموافقة عليها أو رفضها.

د.يوسف الزلزلة

من جانب آخر، قدم النائب يوسف الزلزلة اقتراحا بقانون لإصدار كادر المهندسين الكويتيين العاملين في القطاعات غير الحكومية. وجاءت مواد القانون كالتالي:

مادة 1: يطبق هذا القانون على مهندسي القطاع الخاص والنفطي والمؤسسات الحكومية الاخرى التي لم تستفد من الزيادة المقررة في القرارات المشار اليها أعلاه كما لا تنطبق عليهم بدلات دعم العمالة الوطنية للعاملين في القطاع الخاص.

مادة 2: تسري بشأن المشار اليهم في الفقرة السابقة أي تعديلات تشريعية أو ادارية تحتوي على زيادات في المرتبات أو المكافآت المستحقة لهم وفقا للجداول التي تعد في هذا الشأن.

مادة 3: يعاد النظر في الكادر المالي الخاص بالفئات المشار اليها كل خمس سنوات لمواجهة معدلات التضخم في الاسعار.

مادة 4: يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وعلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الايضاحية للقانون كالتالي: من منطلق الحرص على تحقيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات العامة بين المواطنين، وتحقيقا لمبدأ المساواة التي نص عليها الدستور.

أتقدم بهذا الاقتراح بقانون بهدف حصول جميع المهندسين سواء في القطاعين العام أو الخاص على ذات المزايا المالية في كادر المهندسين.

الحويلة: الملتقى الإعلامي الكويتي ـ السعودي الأول فكرة رائدة لترسيخ العلاقة المتجذرة

أكد عضو مجلس الأمة النائب د.محمد الحويلة ان الملتقى الإعلامي الكويتي ـ السعودي الأول المقرر اقامته في الرياض الأحد والاثنين المقبلين سيسهم في تمتين العلاقات الثنائية المتجذرة والمتأصلة على كل المستويات الشعبية والرسمية.

وقال النائب الحويلة بصفته أحد أعضاء الوفد الإعلامي الكويتي المشارك في الملتقى في تصريح لـ«كونا» امس ان فكرة عقد ملتقى إعلامي كويتي ـ سعودي تعد فكرة رائدة ومتميزة تهدف الى تعزيز التواصل وترسيخ العلاقات المشتركة بين الشعبين الشقيقين.

وأوضح ان الملتقى يأتي بالتزامن مع احتفالات الكويت بالأعياد الوطنية التي تعيشها بمناسبة مرور 50 عاما على الاستقلال و20 عاما على التحرير و5 سنوات على تولي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مقاليد الحكم.

وقال ان الملتقى يعد فرصة لإجراء سلسلة من اللقاءات الثنائية مع مفكرين وإعلاميين وأعضاء مجلس الشورى السعودي مشيرا الى التطابق في وجهات النظر الكويتية والسعودية للارتباط الوثيق بين ابناء الخليج الواحد والى اهمية تكثيف الحوارات الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تصب في مصلحة وخدمة الشعبين الشقيقين وتعزز التقارب بينهما.

وذكر ان العلاقات الكويتية ـ السعودية متجذرة وأصيلة ويشترك البلدان بأواصر من الاخوة والمحبة والمصير المشترك مبينا ان للسعودية مواقفها المشرفة والبطولية اثناء الاعتداء العراقي على الكويت واثناء عمليات التحرير.

د.محمد الحويلة

واشار الى مواقف خادم الحرمين الشريفين الملك الراحل فهد بن عبدالعزيز ومواقف خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدائمة الى صف الكويت والأسرة السعودية المالكة والشعب السعودي الشقيق وستبقى كل هذه المواقف في ذاكرة أهل الكويت الى الأبد.

من جانبه قال المنسق العام للملتقى منصور العجمي لـ«كونا» ان الملتقى الذي تنظمه جمعية الصحافيين الكويتية بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام السعودية سيقام بمشاركة نخبة من رجال الإعلام والثقافة والسياسة من الكويت والسعودية.

وذكر ان الوفد يضم في عضويته الى جانب الحويلة كلا من أمين سر جمعية الصحافيين الكويتية فيصل القناعي والرئيس الفخري لجمعية الصحافيين ورئيس تحرير جريدة السياسة احمد الجارالله ورئيس مركز الجمان للدراسات الاقتصادية ناصر النفيسي ووزير الإعلام الأسبق د.سعد بن طفلة العجمي والأمين العام لجائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري عبدالعزيز السريع وعدد من كبار المسؤولين الإعلاميين في الكويت.

وأوضح ان الملتقى يهدف الى ابراز الوجه الحضاري للكويت والسعودية معا اضافة الى خلق التواصل بين النخب السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية في البلدين.

من جانب آخر، قدّم النائب محمد الحويلة اقتراحا برغبة قال في مقدمته ان تطوير المناهج الدراسية وفقا لحاجة المجتمع والظروف المستجدة أمر لابد منه، وفي ظل ما تقتضيه المادة الثالثة عشرة من الدستور بأن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع وتكفله الدولة وترعاه، اذ تعتبر المناهج الدراسية الوسيلة الفعالة لإعداد الأجيال الصاعدة للاضطلاع بمسؤوليات المستقبل المشتركة في تنمية المجتمع وقد باتت الحاجة ملحة لتسليم طلبة المدارس أسس وقواعد الحوار الهادف والبناء وكيفية النقاش في المسائل الخلافية لتكريس حرية التعبير بالشكل الصحيح بعيدا عن العنف اللفظي والتشبث بالرأي، وجاء نص الاقتراح كالتالي: «ادراج مادة خاصة بالحوار والنقاش ضمن المناهج الدراسية تعلم الطلبة حرية التعبير بالشكل الصحيح وتقبل الرأي الآخر».

الهاجري: زيادة منتسبي السلك العسكري تحفيزاً لأبناء الوطن

أعرب النائب دليهي الهاجري عن بالغ الشكر لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ومجلس الدفاع الاعلى على اقرار زيادة منتسبي السلك العسكري بكافة فئاتهم والتي جاءت كما طالبنا بان تكون على الراتب الأساسي لتكون حافزا لتعزيز هذه القطاعات بأبناء الوطن.

وقال الهاجري في تصريح صحافي ان اعلان مجلس الوزراء الموافقة على زيادات العسكريين كما تمت المطالبة بها كان له الاثر الطيب على نفوس منتسبي السلك العسكري من افراد وقيادات، فالحكومة بهذه الزيادة عالجت خللا كبيرا في سلم الرواتب العام للعسكريين، لافتا الى ان مثل هذا القرار سيساهم في تعزيز السلك العسكري بالتحاق الكثير من المواطنين فيه بعد ان كانت مميزات الوظائف المدنية اعلى او متساوية مع رواتب العسكريين ما حدا بالمواطنين على العزوف عن الالتحاق بالسلك العسكري في كافة اشكاله.

واضاف ان طول مكوث مشروع قانون زيادة رواتب العسكريين في اروقة الحكومة اثر كثيرا في العسكريين وساهم في تسرب الكوادر الكويتية من كافة القطاعات العسكرية والاطفاء على مر السنوات الماضية ما اثر سلبا على ادارة هذه القطاعات التي اصبحت تعاني نقصا بشريا لا تستطيع سده إلا من خلال تحفيز الكوادر الوطنية، موضحا ان مثل هذه القطاعات الحساسة وذات المخاطر العالية محصورة على الشباب الكويتي الذي يتوجب على الحكومة ان توفر له كل الامتيازات لكي يسد النقص فيها. ولفت الهاجري الى اننا بانتظار الكثير من القرارات الشعبية من قبل مجلس الوزراء التي تساعد المواطنين على تحسين حياتهم المعيشية في ظل ارتفاع الاسعار الذي يعانيه البلد مطالبا مجلس الوزراء باعادة النظر في سلم الرواتب العام لكافة موظفي الدولة وتعديله بما يتوافق والزيادة النسبية للمواد الغذائية والمعيشية كل سنتين على اقل تقدير لكيلا يضطر كل قطاع في الدولة الى المطالبة بزيادة رواتب منتسبيه على حدة.

ونوه الى ان الاجراءات الحكومية في ضبط الاسعار سيئة جدا وعلى مجلس الوزراء محاسبة وزير التجارة على التقصير الحاصل في مراقبة الاسعار في البلد، فالزيادة في الاسعار غير مبررة نهائيا فالحكومة تتجه الى معالجة خلل رواتب المواطنين واقرار كوادرهم والتجار يزيدون من اسعار السلع ووزارة التجارة مغيبة نهائيا عن السوق.

دليهي الهاجري

الحربش: توقيع عقد كلية الهندسة مخالف لقانون «المدينة الجامعية»

وصف النائب د.جمعان الحربش توقيع عقد كلية الهندسة بانه فضيحة سياسية تستحق التوقف والمساءلة، حيث ان قانون انشاء المدينة الجامعية صدر في شهر 5 لعام 2004 والمفترض ان ينتهي في 2014 ولكن بعد سبع سنوات يوقع عقد لإنشاء أول كلية والمفروض ان نحتفل الآن بافتتاح أول كلية. وأضاف الحربش ان وزيرة التربية د.موضي الحمود منذ سنتين وهي تخفي عن المجلس معلومة عدم إمكان تطبيق قانون المدينة الجامعية، والحكومة عاجزة عن إنشائها وفق القانون ولم تتقدم بطلب للتعديل ولم تحاسب الوزيرة لتأخرها في إنشاء الجامعة طوال هذه المدة. معتبرا ان ما يحدث هو بكل وضوح تهرب من المسؤولية، والوزيرة تريد أن تسكت عن تطبيق القانون حتى تنتهي مدتها في الوزارة.

وطالب الحربش الوزيرة الحمود بإعلان عجزها عن تطبيق قانون المدينة وأن تتقدم بطلب تعديل تشريعي، حيث ان ديوان المحاسبة رفض التصديق على بعض العقود لأنها مخالفة للقانون. مضيفا ان «لدينا معلومات خطيرة بشأن زيادة الكلفة بمقدار بليوني دينار من الكلفة الاولى، وهذا نتيجة العبث والتأجيل».

وأشار الحربش الى وجود معلومات تفيد بأن أحد المسؤولين عن متابعة المشروع قد أجله عندما «زعل» لأنهم لم يعطوه كورس صيفي، فأخر المشروع ثلاثة أشهر. متسائلا: كيف تعدنا حكومة الشيخ ناصر المحمد بإنشاء أربع جامعات وهي لم تنشئ واحدة حتى الآن وهم عاجزون عن تنفيذها، وللاسف يحتفلون بعد سبع سنوات بتوقيع عقد إنشاء وليس افتتاح، وهذه حلقة من مسلسل فشل الحكومة.

د.جمعان الحربش

وأشار الحربش الى كادر المعلمين الذي قدمته جمعيتهم والذي تبنته الوزيرة كما أعلنت، ونحن نعطيكم شهرا من اليوم اذا لم ينته الموضوع فسندعو الى اقراره من خلال اللجنة التعليمية، ونتمنى من الوزيرة ألا تتراجع و«تلحس» كلامها، ولذلك مصداقيتها ستتبين في الشهر المقبل.

من جانب آخر، قدم النائب جمعان الحربش اقتراحا برغبة جاء في مقدمته نظرا لما يعانيه اهالي منطقة النزهة السكنية منذ فترات طويلة بسبب تهالك مساحات كثيرة من شوارع المنطقة الداخلية ولعدم القيام بعمليات الصيانة والتأهيل لهذه الشوارع التي انشئت منذ سنوات عديدة، الامر الذي ادى الى إلحاق الضرر الكبير بمركبات اهالي المنطقة والمستغلين لشوارعها كما اثر ذلك بشكل كبير على سلامة المواطنين وممتلكاتهم لوجود الكثير من الحفر واتساع مساحات الاسفلت والارصفة والمهالكة. فيما جاء نص الاقتراح كالتالي «ضرورة سرعة البدء في عمليات الصيانة الشاملة وتجديد عملية السفلتة لشوارع منطقة النزهة».

ومن جانب آخر قال الحربش انطلاقا من توفير الفرص لجميع الطلبة المتميزين من خريجي معاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من حملة شهادات الدبلوم، وفتح مجالات استكمال تحصيلهم العلمي في ابتعاث جميع الطلبة والطالبات الحاصلين على تقدير عام جيد جدا وما فوق لاستكمال دراستهم والحصول على شهادة البكالوريوس وعدم قصورها على ابتعاث الطالب صاحب المركز الاول فقط في كل دفعة، وذلك حتى يتحقق مبدأ العدالة وتكريم المتميزين في استكمال دراستهم والذي سيعود بالنفع الكبير على سوق العمل بالكويت كما يخلق مساحات تنافس ايجابي كبيرة بين الطلبة لبذل الكثير من الجهد للحصول على فرصة البعثة الامر الذي سيساهم في توفير مخرجات تعليم عالية الكفاءة.

لذلك أقترح «ابتعاث جميع الطلبة والطالبات الحاصلين على تقديم جيد جدا وما فوق من حملة شهادات الدبلوم من معاهدات وكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لاستكمال دراستهم للحصول على البكالوريوس».